Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 19 number 2, July 2022
ISSN: 1112-234X EISSN: 2600-6642
Pages: 168-187

THE EURO-MEDITERRANEAN PARTNERSHIP AND ITS IMPACT ON THE TRADE EXCHANGES BETWEEN NORTH AFRICAN COUNTRIES AND THE EUROPEAN UNION DURING THE PERIOD (2003-2017)

الشراكة الأور ومتوسطية و أثرها على المبادلات التجارية بين دول شمال إفريقيا و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2003–2017)

*** برقون مريم**
جامعة البليدة2، لونيسي علي
meryoumami@hotmail.com
غردي محمد
جامعة البليدة2، لونيسي علي
gherdim@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 2202/05/ 22 **تاريخ القبول**: 2202/05 /27 **تاريخ النشر على الانترنت**: 2022/06/15

ABSTRACT: The signing of the North African countries (Tunisia-Morocco-Algeria-Egypt) on the Partnership Agreements with the European Union is an important step for these countries to integrate into the world economy and the trade openness, Where we seek through this study highlighting the content of these agreements , then studing and analyzing the impact of this partnership on the trad exchange between the two parties . and one of the most important results that we reached through this study that there is a remarkable development in the trade exchanges between the two parties , however the European Union is the biggest beneficiary of the establishement of a a free trade area as the exports of North African countries to the European union have been week compared to there imporets from it .

Keywords: Euro-Mediterranean Partnership , North African countries , European Union, Exports, Imports.

JEL Classification : F02 ,F14 , F15 , F19, F19 .

ملخص:إن توقيع دول شمال إفريقيا (تونس–المغرب–الجزائر–مصر) على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تعتبر خطوة مهمة من خطوات اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي و الانفتاح

*المؤلف المراسل

التجاري ، حيث نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محتوى هذه الاتفاقيات ، ثم دراسة و تحليل أثر هذه الشراكة على التبادل التجاري بين الطرفين . ومن أهم النتائج التي توصلنا اليها أن هناك تطور ملحوظ في المبادلات التجارية بين الطرفين إلا أن الاتحاد الأوروبي يعتبر المستفيد الأكبر من إقامة منطقة للتبادل الحر حيث أن صادرات دول شمال إفريقيا نحو الاتحاد الأوروبي اتسمت بالضعف مقارنة بوارداتها منه .

الكلمات الرئيسية: الشراكة الأورومتوسطية ، دول شمال إفريقيا ، الاتحاد الأوروبي ، الصادرات ، الواردات.

1. مقدمة:

شهد العالم تغيرات عديدة خلال العقود الأخيرة ، من بين هذه التغيرات بروز نظام عالمي جديد يتميز بالانفتاح الاقتصادي الذي يغلب علية طابع العولمة ، و ظهور التكتلات الاقتصادية دوليا و إقليميا. فالشراكة الأورومتوسطية تندرج ضمن سياق الانفتاح الاقتصادي و التجاري و التي تسعى إلى خلق منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية . حيث أن الدول المتوسطية و من بينها دول شمال إفريقيا –تونس–المغرب–الجزائر–مصر– في إطار تحولها نحو اقتصاد السوق و توجهها نحو التحرير الاقتصادي و التجاري و سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي و مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية قامت بالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، و التي تتضمن عدة محاور من بينها الجانب التجاري و الذي تمثل في إقامة منطقة للتبادل الحر من خلال التفكيك الجمركي التدريجي على مختلف السلع ، **لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الاشكالية التالية :**

كيف أثرت الشراكة الأورومتوسطية على التبادل التجاري بين دول شمال إفريقيا و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017 ؟

2. أبعاد الشراكة الأورومتوسطية

انعقد المؤتمر الأورومتوسطي في مدينة برشلونة الاسبانية يومي 28و29 نوفمبر 1995، ليكون البداية الفعلية و الانطلاقة لمسار الشراكة الأورومتوسطية (بهلولي، 2012، صفحة160) ، وضم مؤتمر برشلونة لعام 1995جميع الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع 12دولة من شرق

وجنوب المتوسط،كان من بينها ثماني دول عربية هي: مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين تونس، الجزائر والمغرب (عدالة،2014، صفحة02). كما شاركت الولايات المتحدة الأمريكية و دول شرق ووسط أروبا و دول البلطيق و ألبانيا في هذا المؤتمر بصفتهم ضيوف ، أما موريتانيا فقد شاركت كعضو مراقب .

من خلال قمة برشلونة هذه تم اتفاق جميع الأطراف على تحديد ثلاثة أبعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة بين الاتحاد الأوربي و الدول المتوسطية و التي تتمثل في البعد السياسي و الأمني ، البعد الاقتصادي و المالي . البعد الاجتماعي و الثقافي و الإنساني .

1.2. البعد السياسي و الأمني :

ففي الجوانب السياسية و الأمنية ركزت الاتفاقية على إنشاء منطقة مشتركة للسلام و الأمن و الاستقرار في إقليم البحر الأبيض المتوسط، حيث عبر المشاركون في المؤتمر عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على توطيده بكل الوسائل. ففي الجانب السياسي و الأمني ركزت اتفاقية الشراكة على: (حشماوي، 2009، صفحة 106)

- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وحل النزاعات الدولية بطرق سلمية .
- الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان و خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير وحرية الانتماء لمقاصد سليمة و حرية الفكر و الوجدان والعقيدة الدينية.
- العمل من أجل نزع الأسلحة النووية و البيولوجية و الكيماوية من خلال الخضوع و التماشي مع مجموعة من نظم منع الانتشار الدولية.
- مكافحة الإرهاب و المظاهر المختلفة لعدم الاستقرار بالتعاون لمنع الإرهاب والتضامن ضد توسيع الجريمة المنظمة و مكافحة العقاقير المخدرة.
- احترام التساوي في السيادة و كافة الحقوق الوطنية و الامتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لأي مشارك آخر و احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2.2 البعد الاقتصادي و المالي :

أما الجانب الاقتصادي و المالي للشراكة و الذي ركز على :

- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوربا و الدول المتوسطية بشكل تدريجي حتى عام 2010.
- تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة و نمو شامل و مستمر.
- إيجاد مناخ مواتي للاستثمار الأجنبي المباشر و التعاون بين الشركات.
- تطوير البنية التحتية و الاتصالات و خاصة النقل و المعلومات و الخدمات والسياحة.
- تنمية إمكانات البحث والتأهيل العلمي والفني وخاصة في العلوم التقنية والإحصاء والطاقة والتخطيط الإقليمي. (حشماوي ، 2009، صفحة 106)
- الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي للدول الشركاء من أجل تسهيل التحولات الاقتصادية ، ولمواجهة التحديات الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي و التجاري .(Commission Européenne ,2000,P10)

3.2 البعد الاجتماعي و الثقافي و الإنساني :

ركز هذا الشق من الاتفاقية أساسا على تشجيع الحوار بين الأديان و الثقافات لتنمية روح التسامح و التفاهم المتبادل ، و تشجيع التفاعل بين هيئات المجتمع المدني و شخصياته ، و لقاءات المنظمات الغير الحكومية و تنمية التعارف بين فئات الشباب و اتحادات العمال من مختلف أقطار الشراكة ، و التعاون في مجالات الإعلام و التعليم والصحة و التدريب المهني .(غقال، 2016 ، صفحة16)

3. اتفاقيات الشراكة بين دول شمال إفريقيا و الاتحاد الأوروبي :

وقعت دول شمال إفريقيا _تونس _المغرب_الجزائر_مصر_ اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، و ذلك في إطار الجهود المبذولة للاندماج الاقتصادي الإقليمي و الذي يرمي إلى انشاء منطقة للتبادل التجاري الحر و خلق منطقة ازدهار اقتصادي مشترك و العمل على تحقيق السلام و الأمن في المنطقة .

1.3 اتفاقية الشراكة الأوروتونسية:

تعد تونس أول دولة في الضفة الجنوبية للمتوسط توقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 17-07-1995 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في01-03-1998.

ولا يقتصر الاتفاق على الجانب التجاري فقط بل تجاوزه ليبلغ الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، فهذا الاتفاق يشتمل على أربع ركائز : الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي و التقني و الثقافي ، إقامة منطقة للتبادل الحر و التعاون المالي و هذا ما نجده في المادة الأولى من الاتفاق و التي تحدد أهداف هذا الاتفاق و التي تتمثل في تحقيق مايلي: (أبحري، 2012، صفحة125)

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف إتاحة المجال أمام تقوية علاقتهما في سائر المجالات .
- تحديد الشروط لتحرير مبادلات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بصورة تدريجية .
- تطوير المبادلات و ضمان ازدهار العلاقات الاجتماعية المتوازنة بين الأطراف لاسيما عبر الحوار و التعاون لدعم التنمية و الازدهار لتونس و الشعب التونسي .
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تشجيع المبادلات و التعاون بين تونس و بلدان المنطقة .
- تطوير التعاون في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية .

أما الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الأوروتونسية فقد تمثل في إقامة منطقة حرة للتبادل في سنة 2008، حيث أصبحت المنتجات الصناعية المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي و تونس معفاة تماما من الرسوم الجمركية ،وتجدر الإشارة أنه تم وفق هذا الاتفاق إزالة الرسوم الجمركية على المنتوجات الصناعية بصفة تدريجية على مدى 12 سنة من 1995 إلى غاية سنة 2008. (مشروع التبادل الحر الشامل و المعمق)

كما تم الإعلان الرسمي عن انطلاق مفاوضات بين تونس و الاتحاد الأوروبي حول مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل و المعمق ما يعرف بالأليكا بتونس يوم 13 أكتوبر 2015، يهدف هذا الاتفاق إلى تحسين الوصول إلى السوق الأوروبية و التونسية و تشجيع الاندماج الاقتصادي و التجاري لتونس مع الاتحاد الأوروبي ، من خلال تحرير تجارة الخدمات و تبسيط و تسهيل الإجراءات الجمركية و تقريب القوانين التجارية . (مشروع التبادل الحر الشامن و المعمق)

2.3 اتفاقية الشراكة الأورومغربية:

يعتبر المغرب ثاني بلد بعد تونس يوقع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بتاريخ 26-02-1996و دخلت الاتفاقية حيز التنفيد في 01-03- 2000.

إن اتفاق الشراكة الأورومغربية يتفق في جميع جوانبه مع اتفاق الشراكة الأوروتونسية ، نظرا للتشابه الكبير بين الاقتصادين المغربي و التونسي ، و لجوء البلدين الى إجراء عمليات الإصلاح الاقتصادي قبل تنفيذ اتفاق الشراكة . وتمثل الجانب التجاري لهذه الاتفاقية في إقامة منطقة للتبادل الحر بين طرفين خلال 12سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.و ذلك من خلال : (Ministère de l'Industrie ,de l'Investissement ,du Commerce et de l'Economie Numérique

- إنشاء منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية: تم إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي للمنتوجات الصناعية سنة 2012من خلال :
- التبادل الحر للسلع الرأسمالية و بعض قطع الغيار ابتداءا من 01مارس 2000.
- التبادل الحر للمواد الأولية وسلع التجهيز بداية من 01مارس2003 .
- التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية بنسبة 10%لسنة ابتداءا من السنة الرابعة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداءا من سنة 2003،فكان 01مارس 2011التاريخ الذي يعكس تخفيض 90 %من الرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية.
- التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية لبعض السيارات منذ مارس 2003 بنسبة 3%لسنة لمدة أربع سنوات ،وبنسبة 15%منذ 2007 ،فمنذ 01مارس2011هذه المنتوجات تدخل للسوق المغربي مستفيدة بتخفيض 87%من الرسوم الجمركية.
- اتفاقية تحرير المنتوجات الفلاحية و الصيد البحري : تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 13ديسمبر 2010 ، تهدف هذه الاتفاقية الى تحرير المنتوجات الفلاحية والصناعات الفلاحية والصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأروبي .
- تحرير التجارة في الخدمات : انطلقت المفاوضات الثنائية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي حول تحرير التجارة في الخدمات في فيفري 2008 ، حيث تم دمج هذه المفاوضات ضمن مفاوضات اتفاقية التبادل التجاري الحر الشامل والمعمق التي انطلقت رسميا يوم 01 مارس2013 بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

3.3اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

شرعت الجزائر في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997و استمرت المفاوضات خمس سنوات ، و قد انتهت هذه المفاوضات بالمصادقة على اتفاق أولي للشراكة في ديسمبر 2001، و في الأخير تم

الوصول إلى اتفاق نهائي بتاريخ 22 أفريل 2002 ، و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 01ديسمبر 2005. و تأمل الجزائر من هذا الاتفاق أن لا يتوقف عند قيام منطقة التبادل الحر و إنما تسعى لتأهيل اقتصادها لمواجهة المنافسة الخارجية، كما تهدف إلى توفير إطار ملائم للحوار السياسي و تنمية و ترقية المبادلات التجارية بالإضافة إلى تشجيع الاندماج المغاربي من خلال تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية و المالية ، الاجتماعية و الثقافية و دعم الاستثمار الخاص و خلق مناصب الشغل. (بوشنافة، 2015، صفحة133).

وإذا كانت الاتفاقيتين المغربية و التونسية تتشابهان في الشكل و المضمون ، فان الاتفاقية الجزائرية تختلف بعض الشيئ عنهما و هذا راجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر في تلك الفترة ، فمن حيث المضمون على عكس الاتفاقيتين المغربية و التونسية استحدث الطرفان الاتحاد الأوربي و الجزائر محورا جديدا من مجالات التعاون و هو المتعلق بالعدالة و الشؤون الداخلية حيث جاء في هذا المحور مايلي: (أبحري، 2012، صفحة147)

- دعم مؤسسات القانون للدولة .
- إجراءات تسهيل حركة الأشخاص و تنظيمها .
- التعاون في مجال الوقاية و تنظيم الهجرة و مراقبة الهجرة الغير الشرعية و إعادة الإدماج .
- التعاون في مجال القضاء و العدالة و محاربة تبييض الأموال و الرشوة.
- الوقاية من المخدرات و الإرهاب و مكافحة الجريمة المنظمة.
- مكافحة العنصرية و كراهية الأجانب .

تمثل الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بإقامة منطقة حرة للتبادل و هذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ،غير أن البحث عن التوازن في المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي و السماح للمؤسسات الوطنية من التكوين و التطوير و التي لم تتحقق في السنوات الأولى للاتفاق دفع بالحكومة الجزائرية إلى طلب إعادة النظر في فترة إقامة منطقة حرة للتبادل، وهذا لضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية الناشئة و تمكين المؤسسات الجزائرية

من أن تهيئ نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (بوشنافة ،2015، ص131)، و يتم التفكيك التدريجي للتعريفات الجمركية ابتداءا من سبتمبر 2005 .

إلا أن في 15جوان2010قدمت الجزائر طلبا للاتحاد الأوروبي من أجل مراجعة التفكيك الجمركي وذلك بناءا على المادة 11و16 من الاتفاقية ،حيث كانت الإجابة من الاتحاد الأوروبي سنة 2012بالموافقة على مراجعة التفكيك الجمركي، فقد تم التوصل إلى اتفاق بإقامة منطقة التجارة الحرة في سنة 2020 بدلا من 2017 ،بمراجعة رزمانة التفكيك الجمركي و الذي دخلت حيز التنفيذ 01سبتمبر 2012. (Ministère du commerce, 2012, P 08)

4.3 اتفاقية الشراكة الأورومصرية :

بدأت المفاوضات بين مصر و الاتحاد و الأوروبي في سنة 1995 و استمرت هذه المفاوضات لمدة أربع سنوات و نصف ، حيث وقعت مصر اتفاقية الشراكة الأورومصرية بتاريخ 25-06-2001 و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 01-06-2004 ، وتعكس اتفاقية الشراكة منهجية عملية برشلونة حيث يشمل هذا الاتفاق الأحكام الخاصة بالأركان الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية ، و يتمثل هدفها الشامل في وضع أسس الإطار الملائم للتعاون و المشاركة اللذان يساهمان في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بمصر (أحمد مختار،2008،صفحة06) ، حيث تضمنت المادة01 من الاتفاق أهداف الشراكة و التي تمثلت فيما يلي: (اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية، المادة1، ص02) :

- توفير إطار ملائم لحوار سياسي يتيح تنمية علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين .
- تهيئة الظروف للتحرير المطرد للتجارة في السلع و الخدمات و رؤوس الأموال .
- تدعيم تنمية علاقات اقتصادية و اجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار و التعاون.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مصر .
- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي و الاستقرار الاقتصادي و السياسي.
- تنمية التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

تمثل الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر في إنشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر و الاتحاد الأوروبي يتم بمقتضاها تحرير التجارة بين الطرفين من القيود الكمية و التعريفية :(الهيئة العامة للاستعلامات مصر)

4. تطور المبادلات التجارية بين دول شمال إفريقيا و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017 :

إن اتفاقيات الشراكة لدول شمال إفريقيا مع الاتحاد الأوروبي تطرح تحديات كبيرة أمام هذه الدول ، خاصة بعد التوجه نحو إقامة منطقة للتبادل الحر ، حيث إن منتجات الاتحاد الأوروبي تتميز بالجودة و الابتكار و التنوع مقارنة بمنتجات دول شمال إفريقيا.

1.4 تطور المبادلات التجارية بين تونس و الاتحاد الأوروبي :

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لتونس بنسبة 64% من إجمالي المبادلات التجارية لتونس سنة 2017،حيث بلغت نسبة مساهمة الواردات من الاتحاد الأوربي 54.3% من إجمالي الواردات ، و نسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي بلغت 78.54% من إجمالي الصادرات التونسية في سنة 2017 ، كما احتلت تونس المرتبة 34 من دول العالم من حيث الشراكة في التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي . الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات و الواردات التونسية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017 :

الجدول رقم 1: تطور المبادلات التجارية بين تونس و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017

الوحدة :مليون أورو

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	6256.73	6762.16	6827.2	7622.67	8990.61
الواردات	7249.52	7621.69	7980.36	8730.58	9521.98
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012

الصادرات	9514.00	8066.35	9556.63	9913.18	9529.94
الواردات	9921.19	9046.10	11135.46	11041.42	11209.29
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	9347.79	9364.84	9505.94	9309.33	9432.55
الواردات	11172.34	10991.67	10758.02	10550.09	11163.15

Source: European commission

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم 1 يتضح لنا أن الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي بلغت قيمتها 6256.73 مليون أورو في سنة 2003، أما الواردات التونسية من الاتحاد الأوروبي فقد بلغت قيمتها 7249.52مليون أورو في سنة 2003 ، سجلت هذه الصادرات و الواردات ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2003-2008، حيث في سنة 2008 بلغت قيمة الصادرات 9514 مليون أورو ، أما قيمة الواردات فقد بلغت قيمتها يعود هذا الارتفاع المسجل في المبادلات التجارية بين تونس و الاتحاد الأوروبي الى التفكيك الجمركي التدريجي للسلع الصناعية في إطار اتفاقية الشراكة الأوروتونسية ، حيث تم إنشاء منطقة التبادل الحر في سنة 2008، أين أصبحت المنتجات الصناعية المتبادلة معفاة تماما من الرسوم الجمركية .

في سنة 2009 انخفضت قيمة المبادلات التجارية حيث انخفضت الصادرات بنسبة 15.21%و بلغت قيمتها 8066.35 مليون أورو، أما الواردات فقد انخفضت بنسبة 8.82% و بلغت قيمتها 9046.10 مليون أورو، يعود هذا الانخفاض المسجل في قيمة المبادلات التجارية الى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

في سنة 2010 ارتفعت قيمة المبادلات التجارية حيث قدرت قيمة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي ب 9556.35 مليون أورو ، أما الواردات فقد قدرت قيمتها 11135.46 مليون أورو . أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمة الصادرات 9432.55 مليون أورو و قيمة الواردات 11163.15 مليون أورو.

تمثلت أهم المواد المصدرة من تونس إلى الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2017 في الآلات ومعدات النقل بقيمة 3.8 بليون أورو بنسبة 41.3% من إجمالي الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي ، ثم المنسوجات و الملابس بقيمة 2.2 بليون أورو بنسبة % 23.7 ، ثم المنتجات الفلاحية بقيمة 0.5 بليون أورو بنسبة 6.1% .

أما المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2017 فتمثلت أهمها في الآلات و معدات النقل بقيمة 3.9 بليون أورو بنسبة 35.1% ، ثم المنسوجات و الملابس بقيمة 1.3 بليون أورو بنسبة 12.3% ، ثم الوقود و المعادن بقيمة 1.2 بليون أورو بنسبة 11.6%، ثم المواد الكيمياوية بقيمة 1.2 بليون أورو بنسبة 11 %. (European commission)

2.4 تطور المبادلات التجارية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي :

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للمغرب ، حيث بلغت نسبة المبادلات التجارية للمغرب مع الاتحاد الأوروبي 59.4% من إجمالي المبادلات التجارية للمغرب في سنة 2017، حيث بلغت نسبة الصادرات الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي 64.6% من إجمالي الصادرات المغربية ، و 56.5% نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات المغربية، الجدول التالي يقدم لنا تطور المبادلات التجارية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017:

الجدول رقم 2: تطور المبادلات التجارية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017 الوحدة : مليون أورو

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	6383.45	6606.13	9123.39	7239.80	8115.37
الواردات	8182.49	8928.03	11836.16	10468.98	12380.77
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	8497.75	6584.56	7775.49	8876.12	9326.65
الواردات	14453.37	12037.91	13786.63	15406.98	16942.83
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	10045.93	11053.37	12456.46	13791.72	15117.34
الواردات	17287.46	18213.44	18142.05	20966.29	22366.30

Source:European commission

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم 2 يتضح لنا أن قيمة الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي بلغت قيمتها 6383.45 مليون أورو في سنة 2003 ، أما قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي

فقد بلغت قيمتها 8182.49 مليون أورو ، حيث بدأ التفكيك الجمركي التدريجي للمنتوجات الصناعية منذ دخول الاتفاقية الشراكة الأورومغربية حيز التنفيذ ب 01-03-2000 و قد تم إنشاء منطقة التبادل الحر بين المغرب و الاتحاد الأوروبي للمنتوجات الصناعية في سنة 2012.

كما يتضح لنا من خلال الجدول أنه المبادلات التجارية بين الطرفين شهدت ارتفاعا مستمرا طوال الفترة 2003-2017 ماعدا سنتي 2006 و 2009 حيث نلاحظ من خلال البيانات المقدمة في الجدول أن الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي سجلت انخفاضا في سنة 2006 و سنة 2009 حيث بلغت قيمتها 7239.80 مليون أورو في سنة 2006 أما في سنة 2009 فقد سجلت قيمتها ب 6584.56 مليون أورو ، ثم ارتفعت قيمتها في سنة 2010 وواصلت هذه الصادرات في الارتفاع إلى غاية سنة 2017 حيث بلغت قيمتها في هذه السنة 15117.34 مليون أورو ، أما الوردات المغربية من الاتحاد الأوروبي فقد سجلت ارتفاعا طوال الفترة 2003-2017 ماعدا سنتي 2006 و 2009 أين سجلت انخفاضا حيث بلغت قيمتها 10468.98 مليون أورو و 12037.91مليون أورو.على الترتيب ، حيث يعود الانخفاض المسجل في المبادلات التجارية بين الطرفين في سنة 2009 الى الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم سنة 2008. شهدت الواردات المغربية من الاتحاد الأوروبي ارتفاعا مستمرا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017 ، حيث بلغت قيمتها 22366.30 مليون أورو في سنة 2017.

تمثلت أهم المواد المصدرة من المغرب نحو الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2017 في معدات و آلات النقل بقيمة 6.0 بليون أورو بنسبة % 40.4 ، ثم المنتجات الفلاحية بقيمة 3.4 بليون أورو بنسبة 23% ، ثم المنسوجات و الملابس بقيمة 2.9 بليون أورو بنسبة 19.3% .

أما المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2017 فتمثلت أهمها في معدات و آلات النقل بقيمة8.4 بليون أورو بنسبة 37.7% ، ثم الوقود والمعادن بقيمة 5.2 بليون أورو بنسبة 23.4% ، ثم المنسوجات و الملابس بقيمة 1.8 بليون أورو بنسبة % 8.1، ثم المنتوجات الفلاحية بقيمة 1.6 بليون أورو بنسبة % 7.3 . (European commission)

3.4 تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر من حيث الصادرات و الواردات ، حيث بلغت نسبة المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر 50.3% من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر خلال سنة 2017، و الجدول التالي يقدم تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017 :

الجدول رقم 3 : تطور المبادلات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017

الوحدة : مليون أورو

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	14596.36	15253.6	20884.94	24154.47	20584.75
الواردات	8026.37	9514.13	10498.49	9977.23	11270.45
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	28259.69	17411.09	21075.33	27849.60	32764.25
الواردات	15401.28	14821.24	15595.20	17311.70	21124.72
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	31920.27	29457.88	20907.67	16508.63	18522.0
الواردات	22385.97	23442.06	22252.76	20399.93	18833.67

Source:European commission

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم 3 يتضح لنا أن قيمة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في سنة 2003 بلغت قيمتها 14596.36 مليون أورو ، أما الواردات من الاتحاد الأوروبي فقد بلغت قيمتها 8026.37 مليون أورو ، شهدت المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2003-2008 ، حيث دخلت االتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 . أين تم التفكيك الجمركي التدريجي للمنتوجات الصناعية ابتداء من هذا التاريخ .

و في سنة 2009 شهدت المبادلات التجارية بين الطرفين انخفاضا ، حيث انخفضت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة % 38.38 مقارنة بسنة 2008، أما الواردات من الاتحاد الأوروبي

فقد انخفضت بنسبة 3.76% . حيث يعود هذاالانخفاض المسجل في قيمة الصادرات و الواردات بين الطرفين الى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .ثم ارتفعت قيمة المبادلات التجارية في سنة 2010 ، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في هذه السنة 21075.33 مليون أورو ، أما الواردات فقد بلغت قيمتها في هذه السنة 15595.20 مليون أورو ، إلا أنه ابتداء من سنة 2013 شهدت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي انخفاضا مستمرا الى غاية سنة 2016 ، حيث يعود هذا الانخفاض المسجل إلى انخفاض أسعار النفط ، و ابتداء من سنة 2017 عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا في الأسواق الدولية ما نتج عنه ارتفاع قيمة الصادرات و التي بلغت 18522 مليون أورو .كما تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2016 لجئت الجزائر إلى اعتماد نظام الرخص للاستيراد ما اعتبره الاتحاد الأوروبي عدم احترام اتفاقيات الشراكة ، حيث نلاحظ الانخفاض المسجل في قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في سنة 2016 حيث بلغت قيمتها 20399.93 مليون أورو ثم واصلت الانخفاض في سنة 2017 و بلغت قيمتها188.33.67مليون أورو.

من خلال دراسة قدمتها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية حو ل أثار الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية خلال الفترة 2005-2015 إن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي لم تتجاوز 14 مليار دولار في المقابل بلغت قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار خلال هذه الفترة .

تمثلت أهم المواد المصدرة من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2017 في المحروقات بنسبة 95.7 % ، ثم المواد الكيماوية بنسبة 2.9% . أما المستوردة من الاتحاد الأوروبي تمثلت أهمها في المعدات و الآلات بنسبة 22.2 % ، ثم معدات النقل بنسبة 13.4% ، ثم المنتوجات الفلاحية بنسبة 12.8% ، ثم المواد الكيماوية بنسبة 12.8% ، ثم الحديد و الفولاذ بنسبة 10.2% . (European commission)

4.4 تطور المبادلات التجارية بين مصر و الاتحاد الأوروبي :

يعتبر الاتحاد الأوروبي شريك تجاري مهم لمصر، حيث بلغت نسبة المبادلات التجارية بين مصر و الاتحاد الأوروبي 29.7% من إجمالي المبادلات التجارية للمصر خلال سنة 2017، حيث وقعت مصر

اتفاقية الشراكة الأورومصرية في 25-06-2001 و بدأ التفكيك الجمركي التدريجي على المنتجات الصناعية منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 01-06-2004 ، و الجدول التالي يقدم تطور المبادلات التجارية بين مصر و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017.

الجدول رقم 4 : تطور المبادلات التجارية بين مصر و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017

الوحدة : مليون أورو

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	3581.05	4239.52	5238.28	7657.25	7038.91
الواردات	6359.70	7618.53	8502.23	9068.46	10343.02
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	8240.8	6179.64	7252.54	9608.35	8516.30
الواردات	12778.49	12759.03	15056.10	14126.59	15536.96
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	7970.13	8579.35	7262.67	6702.81	8124.06
الواردات	14894.36	16894.26	20426.07	20618.30	19807.16

Source:European commission

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم 4 يتضح لنا أن الصادرات المصرية نحو الاتحاد الأوروبي بلغت قيمتها 3581.05 مليون أورو خلال سنة 2003 ، أما الواردات من الاتحاد الأوروبي فقد بلغت قيمتها 6359.70 ، ثم ارتفعت قمة المبادلات التجارية بين الطرفين في سنة 2004 ، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 18.38% ، أما الواردات من الاتحاد الأوروبي في هذه السنة فقد ارتفعت بنسبة 19.79%.

شهدت الصادرات المصرية نحو الاتحاد الأوروبي ارتفاعا و انخفاضا خلال الفترة 2003-2017 ، إلا أنه نلاحظ التطور الحاصل في قيمة هذه الصادرات في سنة 2017 مقارنة ب سنة 2003 حيث

بلغت قيمتها 8124.06 مليون أورو.أما الواردات فقد شهدت على العموم ارتفاعا خلال الفترة 2003-2017 ماعدا السنوات 2009-2011-2013-2017 أين سجلت انخفاضا في قيمتها ، بلغت قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي 19807.16 مليون أورو في سنة 2017.

تمثلت أهم المواد المصدرة من مصر إلى الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2017 في الوقود و المعادن بقيمة 3.2 بليون أورو، ثم المواد الكيمياوية بقيمة 1.3 بليون أورو ، ثم المنسوجات و الملابس بقيمة 8.6 بليون أورو . أما المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي فتمثلت في معدات و الات النقل بقيمة 6.9 بليون أورو ، ثم المواد الكيمياوية بقيمة 3.1 بليون أورو ، ثم الوقود و المعادن بقيمة 2.6 بليون أورو ، ثم المنتجات الفلاحية بقيمة 1.3 بليون أورو. (European commission)

5. خاتمة :

اتجهت دول شمال إفريقيا إلى إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار اندماجها في الاقتصاد العالمي و ما فرضه الواقع الاقتصادي العالمي الجديد ، إلا أنه الاتحاد الأوروبي يعتبر المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقيات التي فتحت أسواق دول شمال إفريقيا أمام المنتجات الأوروبية بدون حواجز جمركية ، في المقابل لم تنجح دول شمال إفريقيا في الاستفادة من هذه الاتفاقيات بالشكل المأمول ، حيث اتسمت تجارتها مع الاتحاد الأوروبي بالعجز المزمن و الذي يتجه نحو الارتفاع طوال الفترة 2003-2017 علما أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا مع الاتحاد الأوروبي إلا أنه أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي تتمثل في المحروقات .

حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أبرز النتائج و التي تمثلت فيما يلي :

- تعد تونس أول دولة وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 17-01-1995، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 01-03-1998، ثم المغرب وقعت على اتفاقية الشراكة بتاريخ 26-02-1996 و دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 01-03-2000. ثم مصر بعد مفاوضات دامت أربع سنوات و نصف وقعت على اتفاقية الشراكة بتاريخ 25-06-2001 و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 01-06-2004 . و أخيرا الجزائر وقعت على اتفاقية الشراكة بتاريخ 22-04-2002، بعد مفاوضات دامت خمس سنوات ، و دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 01-12-2005.

- هناك تطور ملحوظ في المبادلات التجارية بين دول شمال إفريقيا و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2017 و هذا راجع إلى التفكيك الجمركي التدريجي في إطار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين. إلا أنه الاتحاد الأوروبي يعتبر المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقيات .

- ضعف صادرات دول شمال إفريقيا نحو الاتحاد الأوروبي مقارنة بوارداتها منه و هذا راجع إلى عدم التنوع في الإنتاج السلعي لدول شمال إفريقيا على عكس الاتحاد الأوروبي الذي تتميز صادراته بالجودة و الابتكار و التنوع.

بناءا على ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة و حتى تستفيد دول شمال إفريقيا من هذه الاتفاقيات و تكون لها أثار ايجابية على الاقتصاد و على المبادلات التجارية يمكننا تقديم بعض التوصيات :

- اعتبار المنافسة الأوروبية حافزا لتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة حتى تكون هناك منافسة متكافئة مع المنتجات الأوروبية .
- تأهيل و تحديث و تنويع القطاع الإنتاجي و الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية .
- الاستفادة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال البحث و التطوير من خلال نقل الخبرات و التكنلوجيا و تنمية البحث العلمي و تطوير الموارد البشرية .
- خلق مناخ مواتي للاستثمار بإزالة الحواجز الجبائية و المالية و البيروقراطية .

المراجع :

1. **أبحري، سفيان** ، الشراكة الأورومغاربية و اثارها على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي ،*أطروحة دكتوراه* ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، 2012.

2. **بوشنافة ، رضا** ، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق 1990- 2014 *أطروحة دكتوراه* ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ,الجزائر :جامعة البليدة2 ،2015.

3. **حشماوي ، محمد** ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، *أطروحة دكتوراه* ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، 2009.

4. **غقال، الياس** ، الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2014) –2000)*أطروحة دكتوراه* ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016 .

5. بهلولي ، فيصل ، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، *مجلة الباحث ، العدد11 ، جامعة ورقلة، 2012.*

6. عدالة ، جعفر ، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، *مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 19* .2014 .

7. أحمد مختار، الجمال ، التعاون المصري الأوروبي .المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، مصر ، 2008.

8. *اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية:* www.twobrothers.com

9. الهيئة العامة للاستعلامات مصر: www.sis.gov.eg

10. مشروع التبادل الحر الشامل و المعمق: www.aleca.tn

11 . Commission Européenne, Direction générale des relations exterieures , *Le processus de Barcelone cinq ans après(1995-1999)*, Office des publications officielles des communautés européennes, Luxembourg. 2000.

12. European commission : https://ec.europa.eu/info/statistics_en

13. Ministère de l'Industrie de l'Investissement du Commerce et de l'Economie Numérique, Royaume du Maroc: www.mcinet.gov.ma

14. Ministère du commerce , *Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et Les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires , Accord d'association entre l'Algerie et l'Union européenne.* alger. 2012 .